الحكومة والتأثير فيها. أمّا موضوع النشاط السياسي، فهو الموقف من الاراضي المحتلة والاستيطان الاسرائيلي عليها؛ ذلك ان هذا الموضوع، بالتحديد، هو الاقدر على الفرز بوضوح بين مختلف المؤسسات السياسية الاسرائيلية على أساس ديني / علماني، أو يميني / يساري، أو اشتراكي / ليبرالي. وكانت قرارات الحكومة والكنيست الاسرائيلي، خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥، هي المقياس الذي استدل بواسطته الكاتب على أي تغيّر في السياسة الاسرائيلية.

الفصل الاول، من مجموع سبعة فصول احتواها هذا الكتاب، عرض المؤلف فيه المراحل الخمس التي مرّت بها السياسة الاسرائيلية الرسمية تجاه مسألة الاراضي المحتلة، ومستقبلها. في المرحلة الاولى، التي جاءت مباشرة في اعقاب نشوة «الانتصار» في حرب العام ١٩٦٧، واجهت اسرائيل ثلاثة خيارات: الانسحاب الكامل من على جميع الاراضي المحتلة والعودة الى خطوط هدنة ١٩٤٩؛ او الانسحاب من على جزء من هذه المناطق؛ أو الاحتفاظ بالاراضي المحتلة كاملة. وحيث ان المجموعة السياسية داخل اسرائيل لم تكن متفقة على أية خطة سياسية تفصيلية واضحة المعالم تجاه هذه المسألة، ارتأت حكومة الوحدة الوطنية آنذاك، برئاسة ليفي اشكول، انتهاج سياسة مثلّثة القاعدة: لا انسحاب كاملاً الى حدود الرابع من حزيران (يونيو)؛ ولا انسحاب جزئياً، الاّ مقابل معاهدة سلام، ولا مفاوضات سلام غير مباشرة.

انتهت المرحلة الاولى عندما وافقت حكومة اسرائيل، في ١٩٧٠/٧/٣١، على «مبادرة روجرز»، التي كانت تعني، بالفعل، قبول اسرائيل بدور الوسيط الاميركي في مفاوضات السلام، بالاضافة الى استعدادها لانسحاب جزئي بدون التوصل الى سلام كامل. وكانت الحكومة، ايضاً، وافقت، بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٦، على القرار الرقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن. هذا التحوّل في المبادىء السياسية لحكومة اسرائيل ادّى الى انسحاب كتلة غاحال وتهديد حكومة الوحدة الوطنية بالسقوط؛ ولكن سرعان ما تبيّن ان استعداد الحكومة الاسرائيلية للانسحاب من على مختلف الجبهات كان لفظياً اكثر منه عملياً. وأصبح من الواضح ان حكومة غولده مئير آنذاك، التي كانت موزّعة ما بين الحفاظ على «وحدة الارض» أم على وحدة الحكومة، اختارت الموافقة، لفظياً، على المبادرة الاميركية تجنّباً لأية مواجهة مع الحليف الاقوى، وسعياً الى ايقاف حرب الاستنزاف المكلفة على الجبهتين، المصرية والسورية. وبالتالي، شهدت المرحلة الثانية من تقلبات السياسة الاسرائيلية تصاعداً في المطالب المتعلقة بالاراضي التي لا مجال للانسحاب منها: مدينة القدس، ومرتفعات الجولان، وشرم الشيخ، وقطاع غزة، بالاضافة الى مساحات كبيرة من الضفة الفلسطينية. وسواء أكان ذلك نتيجة ضغوط المعارضة اليمينية، بزعامة مناحيم بيغن، لأي انسحاب من على المناطق المحتلة، ام لعدم استعداد حقيقي من جانب الحكومة لتنفيذ أي من الانسحابات تحت رعاية الوساطة الاميركية، فالمؤكد ان «استعداد اسرائيل، في تلك المرحلة، للتراجع عن مبدأ ' ولا شبر ' كان أقوى بكثير من استعدادها لسحب جنودها وسيطرتها من على المناطق [المحتلة]» (ص ١٠).

نهاية المرحلة الثانية اعلنتها مدافع حرب العام ١٩٧٣، التي وضعت حدّاً لاسطورة حدود اسرائيل الآمنة، ودفعت اسرائيل، في النتيجة، الى قبول مبدأ الانسحاب الجزئي مقابل سلام جزئي، كما تجسّد ذلك في اتفاقيات فصل القوات العام ١٩٧٤ مع كل من مصر وسوريا. وفي تلك المرحلة، ايضاً، بدأت ملامح «الخيار الاردني» تتضح عندما تسرّبت انباء، في بداية عهد حكومة اسحق رابين، عن اتصالات بين الاردن واسرائيل أُجريت في اواخر عهد غولده مئير.

هذه التراجعات الجزئية من جانب حكومات العمل المتلاحقة لم تؤد الى تحقيق هدف السلام الكامل، من جهة، كما انها عززت موقف المعارضة اليمينية المطالبة بعدم التخلي عن شبر واحد من «أرض ـ اسرائيل الكاملة»، من جهة أخرى. ومع وصول الوضع السياسي الى حالة من الجمود والعجز، اضافة الى عدد من الازمات الاقتصادية، والاجتماعية، جاءت انتخابات العام ١٩٧٧ لتضع حزب العمل الحاكم منذ العام ١٩٤٨ على مقاعد المعارضة، وأتت بزعيم اليمين المعارض، مناحيم بيغن، الى رئاسة الحكومة. ومع هذا التغيير في هوية صانعي القرار في اسرائيل، دخلت السياسة مرحلتها الرابعة، التي شهدت عودة بيغن الى المبادىء الاولية: الانسحاب الكامل على احدى الجبهات (جبهة سيناء) مقابل معاهدة سلام تامّ وتعاقدي؛ ومفاوضات مباشرة بين